المجلة الدولية (IJS)

International Journal of Research and Studies

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

المجلد: (الأول).

العدد: الثاني(أبريل 2019).

واقع الطفل المصري ومشكلاته

(دراسة تحليلية)

إعداد: الدكتور/ خالد صلاح حنفي.

كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

تعد مرحلة الطفولة هي مرحلة التأسيس في تكوين شخصية الطفل من نواحيها المختلفة الجسدية، والوجدانية، والاجتماعية، والذهنية، ففي هذه المرحلة ترسم أبعاد نمو الطفل وفيها يتم تكوين أنماط التفكير والسلوك، وبناء أساسيات المفاهيم والمعارف، والخبرات والميول والاتجاهات.

ويشكل الأطفال شريحة كبيرة ومهمة في مصر، وتعد الجهود المبذولة لتحسين أوضاع هذه الشريحة العمرية في المجتمع ركيزة أساسيه من ركائز إعداد القاعدة البشرية التي تؤهل لاستخدامها فيما بعد استخداماً منتجاً وفعالا. ولا يأتي الاهتمام بقضايا الأطفال وحقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية من فراغ، حيث تتوافق كل المنظمات الدولية، والقمم العالمية والمؤتمرات العربية والإقليمية على حماية الطفولة وضمان حقوقها الأساسية، وكانت مصر من أوائل الدول الداعية إلى عقد القمة العالمية للأطفال وكذلك من أوائل الدول الموقعة على اتفاقيه حقوق الطفل(1989)، (اليونسيف، 2016).

كما أصدرت مصر قرارًا بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة والأمومة عام 1988 كما وضع الاعلان الرئاسى الاول لعقد الطفل المصرى 1989 – 1999 حقوق الطفل فى الصدارة من خطط التنمية .وأصدرت مصر قانون الطفل رقم (12) لعام (1996) والمعدل بالقانون رقم (128) لسنة 2008 م.

كم تم استحداث عدد من الأجهزة والآليات التى نص عليها قانون الطفل وتعمل إما فى إطار وزارة التنمية المحلية (المحافظات) وإما فى إطار رئاسة الجمهورية وتهدف هذه الآليات إلى

حماية حقوق الطفل والعمل على عدم تعريضه للخطر من هذه الأجهزة: الإدارة العامة لنجدة الطفل بالمجلس القومى للطفولة والامومة تختص بتلقى الشكاوى من الأطفال والبالغين ومعالجتها بما يحقق سرعة انقاذ الطفل من كل عنف او خطأ أو إهمال، وصندوق رعاية الامومة والطفولة، والذى أنشئ هذا الصندوق نفاذا للقانون رقم 126 لسنة 2008 تابعا للمجلس القومى للامومة والطفولة ويهدف إلى انشاء دور ايواء ومدارس ومستشفيات خاصة بالطفل، واقامة مشروعات خدمية وانتاجية وحفلات واسواق خيرية ومعارض ومباريات رياضية، والقيام بأي عمل من شأنه دعم حقوق الطفل (خضر، 2016).

كما تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وقد بلغ عدد سكان مصر 90 مليون نسمة في ديسمبر 2015، وبذلك تصبح من أكبر التجمعات السكانية في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث ينمو إجمالي عدد السكان تقريبًا بنسبة (2%) سنويا من 2000 – 2015 ، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ثابتة على مدى العشر سنوات الماضية مع ما يقرب من (43 %) من السكان في تلك المناطق، إن الزيادة في الديموغرافية السكانية والنمو خلال السنوات الماضية، يعكس الازدياد التدريجي في معدلات الخصوبة منذ عام 2005 ، من (3.1) طفل لكل امرأة في 2005 إلى 3.5 في عام 2014.

وهذا التسارع في النمو السكاني يفرض عددا من التحديات التي تواجه مصر وغيرها من الدول المماثلة في مستوى التنمية، فهذا التزايد السكاني السريع يتطلب زيادة مواكبة للخدمات الحكومية في التعليم والصحة وتوفير المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى زيادة الجهود للقضاء على الفقر في البلاد.

مشكلة الدراسة:

وفقا لمنظمة الأمم المتحدة فإن الطفل هو كل فرد لم يبلغ الثامنة عشرة، وقد بلغ عدد الأطفال المصريين فى عام (2013) ما يقارب (30.6) مليون طفل وهو ما يمثل حوالى ثلث عدد السكان فى مصر، وقد بلغ عدد الأطفال في الفئة العمرية من 0- 17 سنة 33.4 مليونًا بحسب الأرقام الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2016، وهو ما يمثل نسبة (37.1%) من إجمالي عدد السكان.

وتوضح الأرقام والإحصائيات أن هذه الفئة تعاني العديد من المشكلات والتى تدق ناقوس الخطر حتى لا تتفاقم إلى ما هو أسوأ فى ظل صعوبات وتغيرات يعاني منها المجتمع المصري كنتيجة لما تمر به المنطقة ككل فى أعقاب ثورات الربيع العربي، وانخفاض قيمة الجنيه المصري مما انعكس بدوره على أوضاع الطفولة فى مصر.

وحتى تتكون لدينا صورة واضحة عن الوضع الراهن سوف نعرض أبرز نتائج التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة واليونسيف والجهات الحكومية المصرية حول الطفل المصري.

وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الدولة فى الارتقاء بأوضاع الطفل المصري، إلا أن الدراسات والتقارير أشارت إلى أن النتائج، لازالت أقل من الطموحات، لمحددات قد تتجاوز أحيانا القدرات المتاحة، وقد ترتبط بظروف عامة محلية أو دولية، من حيث تراجع اقتصادي، أو كساد مرحلي، وانعكاسات ذلك على خطط التنمية الاجتماعية بوجه عام. فعلى سبيل المثال فى مجالي أطفال الشوارع وعمل الأطفال، لم يتحقق بعد القضاء على الظاهرتين، إلاّ أن ما يجري من جهود يستهدف محاصرة المشكلتين من كافة جوانبهما.

وعليه؛ سعت الدراسة الحالية إلى الإجابة على السؤال الآتي:

ما واقع الطفل المصري في ضوء التقارير المحلية والعالمية؟ وما أبرز مشكلاته ومؤشراتها؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس كل من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما واقع الطفل المصري التعليمي والصحي والاجتماعي؟

2- ما أبرز المشكلات التى يعانيها الطفل المصري؟ وما مؤشراتها والعوامل الكامنة ورائها؟

3- ما أبرز الحلول التى يمكن التصدي من خلالها لتللك المشكلات والنهوض بأحوال الطفل المصري؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تقوم بدراسة أحوال الطفل المصري، وسط الاهتمام العالمي والمحلى المتزايد بالنهوض بالطفل، والتصدى للمشكلات المختلفة التى يعانيها، وما تقوم به الدولة من جهود مختلفة في ذلك السياق، والتقارير المحلية العالمية التى ترصد الواقع، والتى تختلف نتائجها ومؤشراتها، ومنهجياتها، مما يزيد أهمية تحليل نتائج تلك التقارير للتعرف على واقع الطفل المصري، ورصد أهم المشكلات التى يعانيها، وطرح حلولاً للإشكاليات التى تواجهه.

أهداف الدراسة:

1- تشخيص أبرز المشكلات التى يعانيها الطفل المصري.

2- تحديد العوامل وراء المشكلات المختلفة التى يعاني منها الطفل المصري.

3- طرح حلولاً للتصدى للمشكلات التى تواجه الطفل المصري.

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي نظراً لطبيعة مشكلة الدراسة، وطبيعة أهدافها، والتى تتلخص فى تحليل واقع الطفل المصري من خلال تحليل نتائج التقارير المحلية والعالمية ورصد أبرز المشكلات التى يعانيها فى المجالات المختلفة الصحية والتعليمية والاجتماعية، ومؤشراتها، ورصد أبرز عوامل تلك المشكلات، وطرح حلولاً للنهوض بالطفل المصري والتصدي لمشكلاته.

حدود الدراسة:

• **الحدود الموضوعية:** ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع الطفل المصري وأبرز مشكلاته وعواملها وطرح حلول لها.

• **الحدود الزمانية:** تناولت هذه الدراسة تحليل التقارير الصادرة فى العشر سنوات الأخيرة عن أحوال الطفل المصري وواقعه ومشكلاته.

• **الحدود المكانية:** ركزت هذه الدراسة على إلقاء الضوء على أحوال الطفل المصري.

الإطار النظري للدراسة:

رصدت التقارير المحلية والعالمية العديد من المؤشرات لواقع الطفل المصري، وأبرز المشكلات التى يعانيها، كما أوضحت العديد من العوامل التى أدت لتفاقمها وذلك على النحو الآتي:

– **الطفل المصري والتعليم:** مما لا شك فيه أن حصول الطفل على تعليم رفيع المستوى هو أحد الحقوق الأساسية له والذي تعمل جميع الحكومات على تحقيقه وتوجد العديد من المواد في اتفاقية حقوق الطفل تزيد عن ١٢ مادة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام التعليم، كما أن التعليم الجيد رفيع المستوى يحتل مكا نه متقدمة بين أهداف الألفية الإنمائية حيث أنه يمثل الهدف الثاني مباشرًة بعد هدف القضاء على الفقر والجوع حيث أن الدور النموذجي للنظام المدرسي هو إعداد الأطفال لحياة مسئولة كما أن الخطوة الأولى لأي استمرارية في التعليم هي تنمية القدرات المعرفية والنفسية الأساسية في الطفولة المبكرة وهذه التنمية تعتمد أولاً على الرعاية والتشجيع للطفل داخل الأسرة ثم دور الحضانة التي تعتبر شكل من أشكال الدعم للأسرة في هذا الصدد،(علام،2009، ص118).

وفي مجال التعليم فتتضح المجهودات المبذولة من قبل الدولة من أجل إتاحة التعليم لكل طفل كحق من حقوقه نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل واشتملت عليه أهداف الألفية وعملت على تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي، كما اهتمت بالتعليم قبل الأساسي فأنشأت فصول رياض الأطفال في المدارس الحكومية واهتمت بوضع المناهج لها كي تؤهل الطفل لمرحلة التعليم الأساسي وتصقل شخصيته وتنمي موهبته.

وقد نصت رؤية مصر الاستراتيجية 2030 على تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم وذلك من

خلال: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2017).

- تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية.
- تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين.
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.
- تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلّم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته.
- تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدّمة.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين.
- توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل – مكتبات – اتصال بالإنترنت – مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه).
- تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً – مهارياً – وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.
- تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.
- تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح منافسة دولياً.
- توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلّمين.

• توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية).

• تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة.

• توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة.

• تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدّمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.

• توفير خدمة تعليمية متميّزة موجّهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً.

ونظراً لجهود الدولة فى ذلك الإطار، فقد ارتفعت معدلات القيد بهذه المرحلة لكلا من الذكور والإناث فوصلت لنسبة إلى ٢٢ % ذكور، ٢١ % إناث على الترتيب عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨. و بلغ عدد التلاميذ في عام(2014) فى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال (1.1) مليون تلميذ، بينما بلغ عدد (9.9) مليون طفل فى المرحلة الابتدائية، و(4.3) مليون تلميذ فى المرحلة الإعدادية، و(3) ملايين فى المرحلة الثانوية.

ووفقًا لوزارة التربية والتعليم، فإن معدل القيد الصافي بالتعليم ما قبل المدرسي يبلغ (28%) فى عام عام 2016/2015،كما يصل معدل القيد الإجمالي بالتعليم قبل المدرسي نسبة (31.7%) للعام 2016/2015. ويبدو التفاوت كبيرًا فى القيد قبل المدرسي بين المحافظات، ومعدل القيد الإجمالي بالتعليم قبل المدرسة على التوالي فى الغربية (24.6%)، (27.9%)، وفي القليوبية (23%)، و(26.2%)، وفي الدقهلية (19.3%)، (21.1%)، وفى الشرقية (23.4%)، و(25%)، وفى الفيوم (20.3%) و (21.3%)، وفى المنيا (22.1%)، و(23.2%)، وفى شمال سيناء (20.5%)، و(21.3%)، بينما فى دمياط (45.9%)، و(48.4%)، وفى بورسعيد (49.1%)، و(49.9%)، وفى السويس (53.2%)، (وزارة التربية والتعليم، 2016)

وفي ضوء ما سبق؛ تتباين معدلات القيد بالتعليم قبل المدرسي تبايناً شديدًا بحسب المحافظة ومستوى الثراء، إذ تعد فرص الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي ضئيلة بالنسبة إلى الأطفال الذين

يعيشون فى منطاق نائية تعاني من نقص فى الخدمات والأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة، وهذا التفاوت الكبير فى الانتفاع بالتعليم قبل االمدرسي يهدد بتعميق أوجه اللامساواة فى التعليم الابتدائي وما بعده.

وتبلغ نسبة التلاميذ (بالمدارس الحكومية والخاصة) لإجمالي التلاميذ فى التعليم قبل المدرسي للعام 2016/2015 على التوالى (75.3%)، و(24.7%) للتعليم الخاص، وهذا يشير إلى أن القيد بالتعليم قبل المدرسي الخاص كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالتعليم قبل الالتدائي يمثل الربع، ولعل ذلك يرجع إلى أن المصروفات أو رسوم المؤسسات الخاصة التى تعمل بشكل ربحي تعد مرتفعة بالنسبة إلى كثير من الأسر المصرية.

ولقد كشف استقصاء عن التعليم بحسب مكان إقامة الأسرة المصرية ودخلها أن نسبة (4%) فقط من الأطفال المنتمين إلى (40%) من الأسر الأشد فقرًا تلقوا تعليمًا قبل مرحلة التعليم الابتدائي، وهناك عاملان يعرقلان توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي وجعله أكثر إنصافًا، أولهما انعدام فرص الانتفاع بالتعليم قبل المدرسي، وهو السبب الأول بشهادة الآباء والأمهات من الأسر الأفقر لعدم إرسال الأطفال إلى التعليم قبل المدرسي، والعامل الثاني هو ارتفاع التكلفة الذى يعد مشكلة كبرى لدى قرابة ثلث الآباء والأمهات المندرجيت ضمن الأربعين فى المائة الأفقر، (اليونسكو، 2009، ص53).

ومن ثم يظل التعليم قبل المدرسي غير متاح لأغلبية أطفال مصر، ويسري ذلك بوجه خاص على الأطفال فى المناطق النائية وعلى أشدهم فقرًا، (الزنفلي، 2016، ص 144).

وتلك الأرقام وفقًا لتقارير اليونسكو تعد أرقامًا متدنية، حيث تقع مصر فى فئة الدول المنخفضة جداً (أقل من 30%) من حيث مستويات القيد فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي. وأن مصر بذلك لم تحقق الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، وهى بعيدة بذلك المستوى عن تحقيقه إن استمر الأداء على نفس المنوال، (اليونسكو، 2014، ص2).

وقد حققت مصر تقدما كبيرا نحو توسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي، وتقليص الفجوة بين نسب التحاق البنين والبنات، ووفقا لأحدث إصدار من الكتاب الإحصائي السنوي 2016/2015 لوزارة التربية والتعليم، بلغ معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي

(92%)، في حين كان في المرحلة الإعدادية (83%) ، و (60%) في المرحلة الثانوية، ومع ذلك، فإن العديد من الأطفال يظلون خارج المدارس والنظام التعليمي بشكل عام، ووفقا لتعداد عام 2006، فإن (8.1%) أو(1.4) مليون طفل في العمر من 6–17 غير مسجلين في التعليم أو تسربوا من التعليم الأساسي.

ولازالت نسبة كبيرة من الطالب الملزمين فى مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه لا يتابعون تعليمهم فى المدرسة، وهنا تتدخل الاحوال الاقتصادية المتدنية فى عدم الاستمرار بالتعليم الابتدائي والإعدادي والتسرب منهما لما يتكلفه الطالب من النفقات الشخصية أو الدروس الخصوصية وتفضيل التحاقه بسوق العمل لمساعدة ذويه.

ويؤكد الواقع ذلك حيث يتزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بسوق العمل في الحرف المختلفة، بالإضافة إلى العدد المتزايد لأطفال الشوارع والأطفال بلا مأوى.

ووفقًا لوزارة التربية والتعليم يصل عدد المتسربين من التعليم الابتدائي لعام (205/2024) إلى (45214) متسربًا، ومعدل التسرب (0.47%)، ويصل عدد المتسربين من التعليم الإعدادي لعام (2015/2014) إلى (159540) متسربًا، ومعدل التسرب (4%).

وبذلك يصل عدد المتسربين في العام 2015/2014 من التعليم الأساسي (204754) متسربًا أى يوجد عدد كبير من التلاميذ يتسربون من مرحلة التعليم الأساسي، ويعد التعليم المتدني الجودة سببًا رئيسًا للتسرب من المدارس، فثمة صلة واضحة بين نتائج التعلم ومخاطر عدم إتمام التعليم. وقد كشفت بحوث عن أن احتمالات التسرب من التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين يرتادون مدارس جيدة الأداء هي أقل بكثير من احتمالات تسرب الأطفال الذين يرتادون مدارس ذات مستويات أدنى فى التحصيل، كما أن أطفال الأسر الفقيرة هم أكثر عرضة للتسرب من التعليم من أطفال الأسر الأغنى، (اليونسكو، 2012، ص 76).

ويصل معدل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي ما بين عامي 2015/2014، و2016/2015 يصل إلى (93.54%)، (وزارة التربية والتعليم، 2016).

ومعنى ذلك أنه يوجد (6.46%) من التلاميذ لم يتموا التعليم الابتدائي، و(18.58%) من

التلاميذ لم يتموا التعليم الإعدادي. وبالتالي يوجد عدد كبير من التلاميذ لم يتموا مرحلة التعليم الأساسي. وتبلغ معدل القيد الصافي بالتعليم الابتدائي للبنين (91.3%) وللبنات نسبة (93.5%)، وهو ما يشير إلى وجود تفاوت بسيط يدل على عدم وجود تمييز بين الجنسين فى التعليم، (الزنفلي، 2016، ص 144).

ويبدو التفاوت كبيراً بين المحافظات فى القيد بالتعليم الابتدائي حيث يصل معدل القيد الصافي بالتعليم الابتدائي للعام (2016/2015) فى القاهرة (85.8%)، وفى الغربية (86%)، وفى قنا (86.2%)، وفى أسوان (87.3%)، وفى جنوب سيناء (73%)، بينما يصل المعدل فى المنوفية (95.7%)، وفى القليوبية (97.8%)، وفى المنيا (95%).

ونفس التباين فى معدلات القيد فى التعليم الإعدادي فى عام (2016/2015) يبدو واضحاً حيث تصل النسب الإجمالية للقيد فى القاهرة (79.1%)، وفى الغربية (79.9%)، وفى مرسى مطروح (73.3%)، وفى القليوبية (84.3%)، وفى المنيا (88.7%)، (وزارة التربية والتعليم، 2016).

وتشكل الرسوم الدراسية عائقًا أساسيًا أمام التحاق أطفال الأسر الفقيرة بالمدارس الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى أن هناك العديد من التكاليف الأخرى التى تعوق الأسر الأفقر، مثل الدروس الخصوصية، والكتب الخارجية، ناهيك عن تكلفة الفرصة البديلة التى تشمل خسارة الدخل الذى كان متوقعًا الحصول عليه جراء عمل التلميذ، (الزنفلي، 2016، ص 146).

وقد ارتفعت كثافة الأطفال بصفة عام فى السنوات الأخيرة، ففى مرحلة رياض الأطفال تزايد عدد الأطفال لكل فصل من (31) طفل سنة 2011/2010 ليصل إلى 35 طفل لكل فصل سنة 2016/2015، وزادت أعداد التلاميذ في فصول مرحلة التعليم الابتدائي من متوسط (41) تلميذ لكل فصل في التعليم الابتدائي في العام الدراسي (2011/2010) لتبلغ متوسط (45) تلميذ لكل فصل فى العام الدراسي (2016/2015)، (اليونسيف، 2016، ص164).

كما توضح المؤشرات أن عدد المدارس الابتدائية الحكومية (16058) مدرسة، يبلغ عدد المدارس منها التى تعمل بنظام اليوم الكامل (5620) مدرسة، بنسبة (34.99%)، وفى التعليم

الإعدادى الحكومي يبلغ عدد المدارس (9784) مدرسة، ويبلغ عدد المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل (3436) مدرسة بنسبة تصل إلى (35.12%).

وهذا يشير إلى أن نسبة المدارس التى تعمل بنظام اليوم الكامل فى التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية حوالي ثلث أجمالي عدد المدارس، وهذا يعنى أن تلاميذ ثلثى المدارس يمارسون التعليم بنصف عدد الساعات تقريبًا، وبذلك لا تتاح لهم فرص كافية لممارسة الأنشطة الإثرائية المتنوعة، أى أنهم يتعلمون تعليمًا منقوصًا، (الزنفلي، 2016).

كما تبلغ نسبة عد التلاميذ إلى المعلم نسبة (32.27) فى التعليم الابتدائيى الحكومى بمحافظة القاهرة، و(29.85) فى الإسكندرية، و(31.49) فى الغربية و (23.97) بالقليوبية.

وتشير المؤشرات أن (9%) من التلاميذ يلتحقون بالمدارس الخاصة والأجنبية، فى حين يلتحق بالمدارس الحكومية (91%) أى أغلبية التلاميذ المصريين يلتحقون بالتعليم الحكومي وذلك غالباً مرجعه إلى كونه مجانياً كما ينص على ذلك الدستور وقوانين التعليم، لكن على الجانب الآخر فهناك شكوى من تردي هذا النوع من التعليم نتيجة ارتفاع كثافة الفصول، وسوء مستوى الكثير من المعلمين وحاجتهم إلى التدريب، والعجز فى بعض التخصصات، إضافة إلى سوء أحوال المدارس، والمباني المدرسية، ونقص التجهيزات والمعامل والمكتبات، ووفقاً لتقارير جودة التعليم فى السنوات الأخيرة فمصر فى المرتبة قبل الأخيرة فى جودة التعليم فى العام الماضي.

فبحسب اليونيسف، تنفق الأسر المصرية نحو 42 في المئة من إجمالي نفقات تعليم أبنائها على الدروس الخصوصية. بينما أوضح 54 % من الأطفال غير الملتحقين حاليا بالمدارس في مصر إن ذويهم لايرغبون بإرسالهم إلى المدرسة.

وفي عام 2014/2013، تجاوز عدد المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية 53 ألف طالب، وبلغ عدد الطلاب المتسربين في المرحلة الإعدادية 174 ألف و967 طالبا، بحسب كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن وزارة التربية والتعليم لعام 2015/2014.

يضاف إلى ما سبق فإن نسبة الأطفال المحرومين من التعليم في المناطق العشوائية تتراوح بين نسبة (13%) فى الفئة العمرية من (5) سنوات إلى (11) سنة، ونسبة (43%) فى الفئة العمرية من (17) سنة إلى (12) سنة.

ويصل عدد التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة فى عام (2014) إلى (36) ألف تلميذ فى المراحل التعليمية المختلفة للتعليم ما قبل الجامعي.

وتوضح الإحصائيات أن عدد فصول التربية الخاصة عام (2012/2011) بلغت (4323 فصلاً) و(4467) فصلاً فى العام 2014/2013، و(4430) فصلاً فى العام 2015/2014، و(4432) فصلا فى العام 2016/2015.

وهذا يعنى أنه ما بين العامين 2015/2014 و 2016/2015 كانت الزيادة فصلين فقط، وبين العامين 2014/2013 و 2015/2014 نقص عدد الفصول بمقدار (37) فصلاً بدلاً من زيادتها، ويلاحظ أن مقدار الزيادة الكلي فى عدد الفصول بين العامين 2012/2011 و2016/2015 هو (109) فصلا على مدار أربع سنوات فى حين أن المستهدف وفقًا لخطة وزارة التربية والتعليم هو إنشاء (800) فصل فى تلك الفترة، وهذا يعنى أنه لا يزال عدد كبير من الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة محرومين من الفرص التعليمية، ولم يتحقق الاستيعاب الكامل لذوى الاحتياجات الخاصة.

وهناك (3057124) طفلاً فى سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم، منهم من لم يلتحق بالتعليم أصلاً وعددهم (2172348) طفلاً، ومن التحق وتسرب (884776) طفلاً.

وقد بذلت الدولة جهوداً فى مجال توفير التعليم لمن تسربوا من التعليم فى الفئة العمرية فى سن (8-14) سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه، والاحتفاظ بهم بمدارسهم حتى إكمال المرحلة التعليمية خاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية، ونموذج هذا النوع من المدارس في مصر: مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات، ومدارس التعليم المجتمعي هى أماكن لتوفير فرص التعليم والتعلم المستمر للأطفال المحرومين من الخدمة التعليمية، وتعطى الأولوية لفئات المهمشة والأطفال خارج المدرسة.

وقد بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم المجتمعى (58292) تلميذا، فى عام 2002/2001، وعدد (114939) تلميذاً فى عام 2016/2015. وبمقارنة الأرقام السابقة نجد أن نسبة من تم استيعابه تصل إلى (28%) أى الثلث، وبذلك لم يتحقق الهدف الخاص بتعليم جميع الأطفال والشباب الموجودين خارج المدرسة فى الفئة العمرية من (8-14) سنة،(وزارة التربية والتعليم، 2016).

وتؤكد اليونسكو (2014) على تدني جودة التعليم فى مصر بصفة عامة، والذى أدى إلى تدهور حال التعليم فيها بشكل كبير، كما تؤكد أن الاعتماد على الدروس الخصوصية يضر بنتائج التعلم خاصة عند الأطفال الأشد فقرًا الذين لا يستطيعون تحول كلفته، (اليونسكو، 2014).

لذا لم يكن غريبًا أن تكون مصر فى المركز (141) فى مؤشر جودة التعليم الأساسي من عدد (145) دولة شملهم المؤشر، وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 2013.

ويرجع تراجع مستوى جودة التعليم الأساسي إلى تدني الإنفاق على التعليم والذى يصل إلى نسبة (3%) من الناتج الإجمالي القومي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصري فى السنوات الأخيرة والأوضاع المختلفة التى تمر بها دول المنطقة، وانعكاساتها سلبًا على التعليم.

- **الطفل المصري والفقر:** على الرغم من جهود واستراتيجيات الحكومة المصرية للحد من الفقر، استمر الفقر النقدي للأطفال (مقاساً بالإنفاق الاستهلاكي) في الارتفاع المستمر على مدى الخمسة عشر سنة الماضية، سواء من حيث الأعداد أو النسب المئوية، وظهر تسارع ملحوظ في هذه الزيادة منذ عام 11 / 2010 .

ووفقا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفعت معدلات الفقر الكلية في مصر من 20 في المائة في عام 2005 إلى ما يقرب من (28 %) في عام 2015 ، وفي عام 2013، وصل نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر نقدي إلى 28.8 في المائة مقارنة بنسبة (21%) في 1999 / 2000 .

لكن خلال الثلاثة عقود الماضية، ويعيش (9.2) مليون طفل مصري تحت خط الفقر بما يعادل 28.8% من أطفال مصر طبقا لإحصاء منظمة اليونيسيف في مصر (2015) ، وأن هناك ما يقارب (2) مليون طفل شارع فى مصر، كما أوضح تقرير الأمم المتحدة فى عام (2013) أن نسبة الأطفال المحرومين بشدة من التغذية، أو المياه، أو المأوى فى المناطق العشوائية تصل إلى نسبة (52.8%) فى الفئة العمرية أقل من (4) سنوات، و(29.7%) محرومين من المياه، و(32.2%) محرومين من التغذية.

فطبقا لإحصاء منظمة اليونيسيف في مصر حتى (2015) يعيش 9.2 مليون طفل مصري تحت خط الفقر بما يعادل 28.8% من أطفال مصر، ويعاني 7% من الأطفال من عبء العمالة في سن صغيرة (من 5 – 17 عام)، ويتسرب من التعليم منهم 69% من الأطفال ماقبل التعليم الإبتدائي، و 3% منهم خلال المرحلة الابتدائية، و7% خلال المرحلة الإعدادية.

وقد سجلت مصر تقدما في العديد من أبعاد رفاه الأطفال (البقاء على قيد الحياة، والتعليم، والحصول على الماء)؛ ومع ذلك، لا يزال الفقر متعدد الأبعاد منتشرا على نطاق واسع في أنحاء مختلفة من الجمهورية، فقد أظهرت نتائج تحليل فقر الأطفال متعدد الأبعاد أن 3 من كل 10 أطفال في عام 2014 يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ويعتبر الطفل يعيش في فقر متعدد الأبعاد عندما يعاني من الحرمان في اثنين من الأبعاد على الأقل.

وتتباين التقديرات لعدد أطفال الشوارع في مصر رغم انتشار الظاهرة، ففي حين قدرت وزارة التضامن الاجتماعي عددهم بـ16 ألف طفل في مطلع العام الجاري، قال التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن حالة "الإتجار بالبشر" لعام 2015، إن عددهم ما بين 200 ألف ومليون طفل.

ويتعرض أطفال الشوارع إلى انتهاكات وعنف واستغلال: نظراً لتدني ظروفهم الاجتماعية وافتقادهم للرعاية، يعتبر أطفال الشوارع أدوات سهلة ورخيصة للقيام بأنشطة إجرامية وغير مشروعة خاصةً في ظل ارتفاع معدلات العنف والبلطجة والجريمة المنظمة والعشوائية في الشارع المصري.

مما يؤدى إلى محاولات استخدام هؤلاء الأطفال في الترويج والتوزيع للممنوعات أو الدعارة أو التسول أو البغاء الذي يعتمد أساساً عليهم.

فمن أخطر ما يتعرض له أطفال الشوارع هو العنف والاستغلال الجنسيين سواء من الأفراد أو العصابات أو الكبار المستغلين لصغر سنهم، أو رجال الشرطة أو من المحتجزين البالغين، وهي سمة أساسية في حياة أطفال الشوارع حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة النصف – على الأقل – من أطفال الشوارع معرضون للاستغلال الجنسي (ومنه الشذوذ) وتعاطي المخدرات وبغاء الأطفال.

– **عمالة الأطفال:** تحرم كل مواثيق حماية الأطفال في جميع دول العالم عمالة الأطفال وهي ظاهرة منتشرة لها أسباب متعددة كما أن لها أثارًا سلبية عميقة وتعتبر ضد حقوق الطفل وفي مصر نص قانون حماية الطفل الذي صدر عام ١٩٩٦ والقانون المعدل له رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ على ضمان حقوق الأطفال في أن يعيشوا حياة كريمة، فقد حظر عمالة الأطفال قبل سن ١٤ سنة، ومنع التدريب المرتبط بالعمل للأطفال حتى سن ١٢ سنة، وسمح للأطفال في الفئة العمرية (١٥ – ١٧) أن يعملوا بحد أقصى ٦ ساعات في اليوم مع حصولهم على فترات راحة خلال العمل لتناول الوجبات، كما حظر استخدامهم في أعمال تمثل خطورة على صحتهم، (علام، 2009، ص 116).

ويعمل الأطفال عادة في الأراضي الزراعية والمخابز وأعمال البناء، وجمع القمامة، وفي تنظيف السيارات، وتصنيع المفرقعات البدائية التى يقبل الأطفال على شرائها في الأعياد وصناعة الأحذية وصيد الأسماك، بخلاف عملهم كخدم في المنازل، حيث يضطر الأطفال في كثير من الأحيان لبذل نشاط مستمر كل يوم ولساعات طويلة وبالتالي فمن الصعب أن تتوافق تلك الظروف مع متطلبات الدراسة على عكس الكثير من الأطفال في البلدان الصناعية الذين يعملون في بعض الأحيان أو في عطلة نهاية الأسبوع أو العطلة المدرسية لتحصيل القليل من المصروف الشخصي، (الجيزاوي، 2016، ص 161).

تعانى شريحة واسعة من المجتمع المصري من ارتفاع نسب خط الفقر، فتضطر العوائل إلى طرق عديدة لكسب قوتها من خلال استغلال الأطفال في سوق العمل, فيعمل الطفل

كالشخص البالغ, لأكثر من (8) ساعات يوميًا دون توقف، أو يتجول تحت الشمس ليبيع البضائع الرخيصة، أو يتسول بعاهات مصنوعة ومفتعلة.

وعلى الرغم من إن اتفاقية العمل الدولية تدعو للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال بكافة أشكالها والقضاء عليها تمامًا، والاهتمام بالتعليم المجانى للأطفال، ودمجهم سويًا مع أسرهم من جديد، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن نسب عمالة الأطفال فى تزايد مستمر، حيث يظهر المسح القومى لعمالة الأطفال الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام 2010 ان 9.3 % من الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين الخامسة والسابعة عشر فى مصر منخرطون فى عمالة الأطفال وتمثل هذه النسبة 87,7 من الأطفال المشتغلين الذين يبلغ اجمالى عددهم 1.58 مليون طفل كما ترتفع هذه النسبة بشدة بين الذكور (14.3 %) مقارنة بالاناث (4 %) كما تزداد بصورة ملحوظة مع العمر حيث تتراوح بين 2.4 % للاطفال ما بين 15 و17 سنة وتبلغ النسبة بين الأطفال ما بين 5 الى 14 سنة 6.5 % بواقع 9.7 للذكور و 3.1 للاناث، (الهواري، 2014، ص 90).

وقد بلغ حجم عمالة الأطفال في مصر ، وفق تقديرات منظمة العمل الدولية نحو ما يقرب من 2.2 مليون طفل ، بنسبة تصل إلى 26%، ووفقا لاحصائية للجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء لسنة 2013، فإن حجم عمالة الأطفال يبلغ نحو 1.6 مليون طفل، منهم 83% يعملون فى الريف مقابل 16% فى المدن، وأن 46% من أجمالي هؤلاء الأطفال العاملين يتراوح من 15 إلى 17 سنة ، وأن 78% منهم من الذكور و 21% من الإناث، وأن عدد ساعات العمل التي يقضيها هؤلاء الأطفال في العمل تتعدي أكثر من 9 ساعات يومياً في المتوسط، و أكثر من ستة أيام في الأسبوع. أي أن عدد ساعات العمل بالنسبة للطفل قد تتجاوز عدد ساعات عمل للكبار.

و وفقا للدراسات الاحصائية الصادرة عن مركز الطفل العامل، فإن حجم عمالة الأطفال يبلغ نحو 3 مليون عامل، يمثلون ثلث الشريحة العمرية الموجودة بالتعليم الأساسي، وطبقا للمسح القومي لظاهرة عمل الأطفال في مصر والصادر عن المجلس القومي للطفولة والأمومة فإن هناك ٢.٧٦ مليون طفل عامل في مصر، يمثلون حوالي ٢٦% أي أكثر من خمس الأطفال في الشريحة العمرية من ١٤:١٦ سنة.

كما يؤكد المسح أن غالبية الأطفال المنخرطين فى عمالة الأطفال فى مصر (52 % تقريبا) يعملون لصالح أسرهم بدون أجر فى مزارعهم الخاصة وتوضح النتائج ان ملكية الاراضى والماشية هو مصدر أساسى للحاجة لتشغيل الأطفال وتزيد بدرجة كبيرة احتمالية عملهم ويعتبر هذا النوع من العمل خطر على الأطفال لان ظروف العمل فى المزارع تستلزم العمل فى الغبار وأحيانا يكون العمل مرهقا يحتاج الى الانحناء لفترات طويلة وبدون توفير دورات مياه وربما يتم فيها التعامل مع المواد الكيميائية كالأسمدة والمبيدات وجميع هذه الظروف تعتبر ظروفا خطرة ولذلك فانها تجعل العمل خطرا ويكون الأطفال المشتغلون فى ظلها منخرطين فى عمالة الأطفال ويعمل ما يقرب من 30 % من الأطفال المشتغلين فى صناعات خطرة (73.7 %) مثل التعدين والبناء أو مهن خطرة (1.7 %) او يعملون لساعات طويلة (20 %)، (الهواري، 2014، ص 91).

وقد بلغت نسبة الأطفال العاملين فى مصر إلى 3 مليون طفل، وكانت 1,4 مليون طفل عامل فى 2014 وهو ما يؤكد أن هناك تزايد كبير فى نسب عمالة الأطفال فى مصر.

كما رصدت منظمة الأمم المتحدة فى عام (2013) ما يقارب نسبته (5.6%) من الأطفال يعملون فى ظروف خطرة، وترتفع تلك النسبة لأقصى معدلاتها إلى (8.3%) فى الصعيد، وتصل فى المناطق الريفية (6.8%) بينما تنخفض فى المناطق الحضرية إلى نسبة (1.4%) وهذا لا شك مرجعه الظروف والعوامل الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة فى الحضر عن الريف والصعيد.

ويعاني 7% من الأطفال من العمالة في سن صغيرة (من 5 – 17 عام)، ويتسرب من التعليم منهم 69% من الأطفال ماقبل التعليم الإبتدائي، و3% منهم خلال المرحلة الابتدائية، و7% خلال المرحلة الإعدادية.

وتتراوح أسباب خروج الأطفال للعمل ما بين اقتصادية واجتماعية لعدم الاهتمام بالتعليم ولإحساس العائلة بالملكية لأطفالها وحقها في استثمار هذه الملكية، كذلك بسبب الهجرة المُكثفة من الريف إلى المدينة، كما تعد المناهج والبرامج التعليمية أحد الأسباب الرئيسة لتسرب الأطفال وانخراطهم بالعمل اليدوي, فهذه النُظم التعليمية لا تنسجم مع سوق العمل وتقوم على أُسلوب

التلقين والحفظ ولا تستند إلى التطوير الفكري والاعتماد على التطوير الإبداعي، لذا يترك الأطفال المدرسة للبحث عن مهن رخيصة لحياة أرخص.

كما أن الفقر يدفع الأطفال للبحث عن الأعمال الهابطة بسبب ارتفاع مصاريف التعليم عموما وحتى المجاني منه بسبب غلاء المستلزمات المدرسية وعدم اتباع أُسلوب التغذية المدرسية المجانية؛ فيضطر الطالب إلى شراء طعامه من الإدارة المدرسية والمدرسين وعاملي النظافة. وقد جاء في تقرير منظمة العمل الدولية بأن الدول العربية لديها أعلى نسبة بطالة في العالم؛ حيث تبلغ (20%)، وكلما زادت بطالة البالغين زادت عمالة الأطفال.

– **صحة الطفل المصري:** تعد الصحة أداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن توفير الصحة للجميع يعتبر هدفًا أساسيًا من أهداف الألفية الإنمائية للارتقاء بنوعية الحياة وقد أحرزت الحكومة المصرية شوطًا كبيرا في هذا الصدد وبالفعل حدث تحسن في الخدمات الصحية المقدمة مما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة وكذلك انخفاض معدل وفيات الأمهات على اعتبار أن كل طفل له الحق في الرعاية الكاملة بما فيها الرعاية الصحية ليس فقط منذ الولادة ولكن بدءًا من الحمل، (علام، 2009، ص 125).

وقد عملت الحكومات المصرية على تطوير الخدمات الصحية المقدمة وتوصيلها إلى كل فرد في كل مكان باعتبار أن الرعاية الصحية الجيدة حق لكل فرد كما جاء في أهداف الألفية وحرصت على أن يكون الاهتمام بالطفل ليس منذ ولادته فقط بل بدءا من الحمل فأرست خدمات رعاية الطفولة والأمومة وتطورت من عام إلى عام حتى وصل عدد السيدات اللاتي حصلت على خدمات رعاية الحمل في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٤ % تقريبا بعد أن كانت ٣٩,١ % عام ١٩٩٥ أما السيدات اللاتي حصلن على رعاية طبية أثناء الولادة بلغت نسبتهن ٧٩ % عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٤٦ % في عام ١٩٩٥ كذلك عملت على رفع نسب التغطية بتطعيمات الأطفال فوصلت نسبة التغطية للدرن ٩٩ % عام ٢٠٠٨ الكبدي الفيروسي ٩٦ % وللحصبة ٩٨ % ولجميع التطعيمات حوالي ٩٢ %، ونشرت الوعي الصحي لخفض معدلات وفيات الأطفال والرضع فأصبح معدل وفيات الرضع ٢٥ طفل رضيع لكل ١٠٠٠ رضيع عام ٢٠٠٨ بعدما كانت ١٥٨ لكل ١٠٠٠ رضيع عام ١٩٧٠ ومعدل وفيات الأطفال اقل من الخامسة ٢٣٦

طفل لكل ١٠٠٠ طفل عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ طفل لكل ١٠٠٠ طفل عام 2008، (علام، 2009، ص 132).

وعلى الرغم من كل تلك الجهود إلا أن الواقع الحالى يشير إلى استمرارية بعض المشكلات التى يعانيها الطفل المصري ولعل من أبرزها:

أ- **معدل وفيات الأطفال:** تحتل مصر المركز الخامس فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فى معدل وفيات الأطفال، ولا يفوقها في معدل الوفيات دون الخامسة إلا ثلاثة من أفقر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي جيبوتي والسودان واليمن، فضلا عن العراق الذي عانى العقوبات الاقتصادية ومن مخلفات الحروب، حيث يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فى مصر فى عام (2014) وفقا لإحصائيات وزارة الصحة والسكان حوالى (27) حالة وفاة لكل (1000) مولود، فى حين يبلغ معدل وفيات فى الأطفال الرضع (22) حالة وفاة لكل (1000) مولود.

و تتراوح نسبة الوفيات من (23%) فى المناطق الحضرية و(34%) فى المناطق الريفية، نتيجة انخفاض مستوى جودة الخدمات الصحية أو تدنى الوعى الصحى أو انتشار العديد من الأمراض المتوطنة وانخفاض مستوى المعيشة، (الجيزاوي، 2016، ص 151).

وتتعدد أسباب وفيات الأطفال في مصر، فقد تحدث الوفاة نتيجة للإسهال والذي يحدث بسبب المياه الملوثة والأغذية الملوثة، والرصاص المنبعث فى الجو، كما يعاني أطفال مصر من أمراض الجهاز التنفسي، التى تُعد مع الإسهال السبب الرئيس في وفيات الرضع.

كما يموت الأطفال في مصر بسبب سوء التغذية، ومنها سوء التغذية بالبروتين، وهو ما يُضعف مقاومتهم للأمراض ويخفض التطور الذهني و المعرفي لهم، وبالتالى تنخفض قدرتهم على الاستمرار في التعليم، بالإضافة إلى توقف النمو، وهناك أيضًا نقص التغذية باليود والحديد وفيتامين (أ) والذي يؤدي إلى تعطيل النمو العقلي و البدني، والعشى الليلي، أو العمي الجزئي والكلي. كما أن هناك خطر التسمم بالمعادن الثقيلة كالرصاص والنيكل والكاديوم المنبعث من سحب الأدخنة والأتربة والقمامة التى تولدها المعادن، كذلك انتشار استعمال المبيدات المسببة

للسرطانات والأبخرة السامة الناتجة عن إحراق البلاستيك والمطاط، وزيادة الإشعاع الكهربي والمغناطيسي.

وقد حققت مصر تحسناً ملحوظاً في خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، ووفقا لبيان صحفي صادر عن وزارة الصحة في عام 2016 ، بلغت وفيات الأمهات في عام 2015، 49 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وهو أقل من النسبة العالمية في الوفيات وهي 70 حالة، أما بين عامي 2005 و 2014 ، فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 41 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية إلى 27 ، ولكن الملاحظ من خلال دراسة بيانات الوفيات أن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة غير موزع بالتساوي بين جميع المناطق فهناك ارتفاع ملحوظ في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

ب- مشكلة سوء التغذية:

يمكن قياس سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة باستخدام مؤشرات مختلفة، باستخدام مقاييس الوزن والطول وبيانات العمر تم إعداد ثلاثة مؤشرات قياسية للنمو الطبيعي هي:

١- الطول بالنسبة للعمر.

٢- الوزن بالنسبة للطول.

٣- الوزن بالنسبة للعمر.

وقد تم القياس على أساس مقارنة نتائج هذه المؤشرات، تمع الأطفال في المسح بقياسات الأطفال في مجتمع مرجعي يتمتع فيه الأطفال بتغذيه جيده على أساس أن لهم توزيع متشابه في الوزن والطول عند عمر معين، وأكثر المؤشرات المرجعية استخدامًا والمقبول من منظمه الصحة العالمية ومركز مراقبة المرض بأمريكا هو المؤشرات المحددة من قبل المركز القومي للإحصاءات الصحية بأمريكا ويتم التعبير عن كل مؤشر من المؤشرات الثلاثة بصورة انحراف معياري عن متوسط المؤشرالمرجعي.

ويعبر مؤشر الطول بالنسبة للعمر عن القصور عن خط النمو(التقزم) وهو عادة ما ينتج عن عدم حصول الطفل على الغذاء المتوازن لفترات طويلة أو نتيجة لتكرار العدوى أو الإصابة بمرض مزمن وبالتالي فهو نتاج لسوء التغذية في مجتمع ما على مدار فترة زمنية طويلة.

أما الوزن بالنسبة للطول فهو يعبر عن النحافة أو الهزال الذي ينتج من فشل الطفل في الحصول على الغذاء الكافي أو كنتيجة لإصابته بسلسلة من الأمراض المتعاقبة.

ومقياس الوزن بالنسبة للعمر فهو مؤشر مركب لكلا من الطول بالنسبة للعمر والوزن بالنسبة للطول وهو يعبر عن الأطفال المصابين بنقص في الوزن بالنسبة للعمر الذي قد يكون ناجمًا عن التقزم أو الهزال أو كلاهما معًا.

ويمثل التقزم والهزال، ونقص الوزن وفقر الدم، وغيرها مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، وفي عام 2014، بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم حوالي 21 في المائة من إجمالي الأطفال دون سن الخامسة، في حين سجل الهزال لنفس الفئة العمرية 8.4 في المائة، و 5.5 في المائة كانت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، وتصل أعلى نسب التقزم في المناطق الحضرية والريفية، في الوجه القبلي، حيث تصل المعدلات إلى 25 في المائة في ريف الوجه القبلي و 18 في المائة حضر الوجه القبلي، وعلى العكس ت²تساوى معدلات الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة تقريبًا بين جميع المناطق بمعدل كلي بلغ 8 في المائة.

تعتبر الرضاعة الطبيعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين إحدى أهم محددات صحة ورفاه الطفل، ومن بين الممارسات السلبية في الرضاعة الامتناع عن الرضاعة الطبيعية، والرضاعة الطبيعية غير المطلقة للأطفال دون 6 أشهر، وتلقي الأغذية قبل الرضاعة، ولازالت كل هذه الممارسات منتشرة في مصر، فقد انخفضت نسبة الأطفال دون سن 6 أشهر الذين حصلوا على رضاعة طبيعية مطلقة من 56 في المائة في عام 2000 إلى 40 في المائة في عام 2014.

ووفقا لنفس الإحصاء يعاني ربع أطفال مصر من الأنيميا، و8% دون سن الخامسة مصابين بالنحافة، و6% ناقصي وزن، و21% يعانون التقزم، وفي داخل الأسرة يتعرض 91% من الأطفال في الفئة العمرية من (1 – 14) عاما للعنف النفسي، و78% يتعرضون للعقاب

البدني، ويبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون أنيميا البحر المتوسط ما نسبته (9.5%) من الأطفال.

– **الطفل المصري وظواهر إساءة المعاملة والعنف والتحرش:** جميع الأطفال لهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء، إلا أن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم من كافة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والفئات العمرية والأديان والثقافات يعانون يومياً من العنف والاستغلال والإيذاء.

وهناك ملايين آخرين معرضون للمخاطر. وهناك أدلة كثيرة على أن العنف والاستغلال والإيذاء يمكن أن تؤثر على صحة الأطفال الجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل، مما يضعف قدرتهم على التعلم والاندماج في المجتمع، ويؤثر على انتقالهم إلى مرحلة البلوغ مع آثار سلبية لاحقاً في الحياة.

إن إساءة معاملة الأطفال من المشكلات العالمية التى تؤدي إلى عواقب وخيمة تدوم على مدى الحياة، حيث تتمثل إساءة معاملة الأطفال في حالات الإيذاء والإهمال التى يتعرض لها الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وتشمل تلك الظاهرة جميع ضروب إساءة المعاملة الجسدية والعاطفية والإيذاء الجنسي والإهمال والاستغلال التجاري أوز غيره من أنواع الاستغلال والتى تتسبب في إلحاق أضرار فعلية أو محتملة بصحة الطفل وتهدد بقائه في قيد الحياة، أو نموه أو كرامته، (الجيزاوي، 2016، ص 155).

وقد أوضحت منظمة اليونسيف أن الأطفال المصريين يتعرضون إلى أشكال مختلفة من العنف على يد من هم مسئولين عنهم أو حتى فى أماكن الدراسة والتعليم، وتم تقسيمه إلى عدة أقسام، العنف الجسدي ضد الأطفال، والعنف النفسى والإهمال، وكذلك العنف الجنسى الناتج عن ممارسات مثل تشويه الأعضاء التناسلية عن طريق الختان ويتعرض (75%) من أطفال مصر للتعنيف الجسدى سواء عن طريق الأسر أو حتى دور الرعاية، وذلك وفق أخر إحصائية لليونيسيف. أما نسبة العنف النفسى فى مصر فتتراوح ما بين 40 إلى 50% من الأطفال فى مصر معرضين لهذا النوع من العنف، أما فيما يخص العنف الجنسى للأطفال نتيجة للختان أو

غيرها من العادات فبلغت النسبة 55% من الأطفال تعرضوا للعنف الجنسى نتيجة للممارسات المختلفة.

وعلى الرغم من تراجع معدلات ممارسة ختان الإناث ، تظل مصر من أعلى الدول في العالم في معدلات انتشار الممارسة من حيث الأرقام المطلقة، ووفقا للمسح السكاني الصحي 2014 ، فإن 87% في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (15–49) خضعن للختا، مما قد يعد انخفاضا طفيفا من 91 في المائة في عام 2008 لنفس الفئة العمرية، لكن ومع ذلك، فإن بيانات المسح أكدت انخفاض معدل انتشار ختان الإناث بين البنات الأصغر سنا، حيث تصل نسبة ممارسة ختان الإناث بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15–17 انخفضت 15.4 نقطة مئوية من 76.5% 2005 حتي 61.1% في عام 2014 وقد أشارت التقارير الصادرة عن المجلس القومى للأمومة والطفولة، أن هناك أكثر من 3000 طفل يتعرضون للتحرش الجنسى فى مصر عبر المحافظات المختلفة، كما أن هناك أكثر من 36 حالة استغلال جنسى فى الشهر الواحد، وهو مؤشر خطير على ما يتعرض له أطفال مصر من تحرش جنسى.

وقد ارتفع عدد البلاغات عن حالات العنف المدرسي التي تلقاها (خط نجدة الطفل 16000) – التابع للمجلس القومي للطفولة والأمومة خلال العام الماضي– إلى 293 بلاغا مقابل 156 حالة خلال عام 2013، وفقا لتقارير المجلس.

وقد أصدرت المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة التقرير التحليلي السنوي للمضمون الصحفي الخاص بانتهاكات وقضايا حقوق الطفل في مصر في عام (2017) وبحسب التقرير فإنه تم انتهاك العديد من حقوقهم الشرعية من معيشة وتعايش، وأمن لهم عن طريق القتل والاستغلال الجنسي والعنف الأسري والعنف المدرسي، والإهمال، وغيرها من الانتهاكات في 1909 قضية تم تداولها إعلاميا من خلال الصحف، والجرائد الحكومية، وغير الحكومية، وكانت نسبة الإناث من تلك الانتهاكات31% بينما نسبة الذكور 40% و 29 % نسب للأطفال لم يتم ذكر نوعهم.

وأن الفئات الأكثر تعرض للانتهاكات حقوق الأطفال في هذا العام هي الفئة بين 11-15 سنوات وتنوعت الانتهاكات التي تعرضت لها الفئة بين الاختطاف والاستغلال الجنسي والعنف والإهمال والإصابة بالطلقات النارية والتسمم والإصابة في الحوادث والقتل في الحوادث المختلفة، (المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة، 2018).

وتبين بحسب التقرير أن المحافظات الريفية هي الأكثر انتهاكا لحقوق الطفل خلال عام 2017 يتضح من خلال التصنيف أن المحافظات الريفية هي الأكثر انتهاكا لحقوق الطفل خلال عام 2017 واحتلت المحافظات الريفية المرتبة الأولى حيث بلغ عدد الحالات 1469 حالة انتهاك لحقوق الطفل أما المحافظات الحضرية فقد بلغ عدد الحالات فيها 437 حالة وذلك يستدعي تدخلات من الدولة والمؤسسات التي تستطيع مد يد العون وضرورة زيادة الوعي لمواجهة تلك الانتهاكات الموجودة بكثرة بالمحافظات الريفية المختلفة.

كما يتعرض الطفل المصري للضرب والعنف من خلال أنماط التنشئة السائدة فى الكثير من الأسر المصرية التى تعتمد على العقاب البدني كصورة أساسية التأديب وجزءًا لا يتجزأ من تنشئة الأطفال، باعتبار أنه يضبط تحكم الطفل في نفسه وسلوكه، ويعتبر ضروريًا لنمو الطفل وتربيته.

وعلى أي حال، قد تختلف طبيعة التأديب؛ حيث إن الممارسات التأديبية الجسدية والنفسية العنيفة – حتى وإن كانت مقبولة اجتماعيًا – تُخلف آثارًا سلبية على نمو الطفل العقلي والاجتماعي وتنتهك حق الطفل في حمايته من أي شكل من أشكال العنف وفقا للمسح السكاني الصحي 2014 ، تعرضت الغالبية العظمى (93%) ن الأطفال من الفئة العمرية من1- 14 عامًا، إلى مزيج من الممارسات التأديبية العنيفة، وتعرض(4%) من الأطفال إلى الممارسات غير العنيفة فحسب (الممارسات التأديبية الإيجابية).

توصيات الدراسة: إن الحاجة باتت ماسة إلى الوعي بخطورة وضع الكثيرمن الأطفال في مصر، والحاجة إلى معالجة تلك المشكلات، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين كافة مؤسسات وقطاعات المجتمع سواء الحكومية أو غير الحكومية، وتبني الحلول والخطط على المدى

القصير والبعيد فى التعامل معها حتى لا تتفاقم خصوصاً إن هؤلاء الأطفال يمثلون مستقبل مصر، ومن أبرز الحلول التى يمكن تبنيها فى التعامل مع تلك المشكلات:

1- الاهتمام بمرحلة الطفولة على مستوى الدولة ككل والوعى بخطورة تداعيات إهمال تلك المرحلة، ووضع الخطط على المدى الزمنى القصير والبعيد للتعامل مع الطفولة بكافة مراحلها.

2- إعادة النظر فى القوانين التى تخص الطفل المصري، وتعديلها وتطويرها بما يلبى متغيرات العصر واحتياجات المجتمع كقوانين الأحوال الشخصية، وقوانين الرؤية، وقانون الطفل وكل ما يخص الأسرة المصرية بما يكفل ضمان توفير الاحتياجات والرعاية الحقيقية والفعلية للطفل والأم.

3- تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي فى الرقابة والإشراف على دور الرعاية الاجتماعية والأحداث وتدريب مفتشيها وموظفيها على التعامل مع قضايا الطفل المختلفة.

4- عقد دورات وبرامج تدريبية للوالدين على أساليب التربية الوالدية السليمة والصحيحة، ومخاطر أساليب التربية الوالدية غير السليمة وتداعياتها.

5- توجيه المزيد من الاستثمارات من الدولة للصعيد والريف بما يحقق التوازن بين المناطق الريفية والحضرية، وإصلاح البنى التحتية والمرافق بما يضمن توفير المياه النظيفة والمأوى لكل طفل.

6- عقد البرامج التدريبية المستمرة لمعلمي المراحل الأولى وخصوصاً رياض الأطفال، والابتدائية والتغلب على العجز فى بعض التخصصات.

7- تطوير برامج إعداد معلمي مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية، وباقى المراحل التلعيمية؛ بما يضمن اكتساب المعلم كافة المهارات المطلوبة للتعامل مع الطفل، وعدم السماح بتعيين المعلمين غير المؤهلين أو غير المتخصصين.

8- مراجعة وتطوير المقررات التعليمية فى كافة مراحل التعليم الابتدائي بما يتفق مع التوجهات العالمية.

9- تفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وقطاعات المجتمع المختلفة والتنسيق معها للإفادة من خبراتها والتعامل مع نتائج البحوث والتقارير الصادرة عنها ودراستها من قبل الجهات الحكومية وخصوصاً فى مجالات مواجهة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية للمناطق العشوائية والمقدمة للفئات المهمشة والمحرومة.

10- توجيه مزيد من المخصصات المالية للرعاية الصحية للطفل والأم والأسرة، والتوجه نحو رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للطفل المصري سواء من خلال وزارة الصحة، وخصوصاً فى المناطق العشوائية والمحرومة.

11- العناية بالتغذية المدرسية وتحسينها بما يوفر الاحتياجات الغذائية للأطفال خصوصاً فى المناطق الريفية والزراعية.

12- زيادة ميزانيات التعليم، والتوسع في إنشاء المدارس، للقضاء على نظام الفترات، وتقليل الكثافة الطلابية.

13- إنشاء شرطة أسرية متخصصة تهتم بالنظر في كل ما يتعلق بمشاكل الأسرة، كجرائم أو مشاكل العنف الأسري، فضلاً عن مشاكل الحضانة.

14- دراسة إمكانية إنشاء مدينة متكاملة للأطفال بلا مأوى بالمقاييس العالمية لحماية هؤلاء الأطفال والتوسع في الفكرة لتكون عدة مدن على غرار المدن الأوليمبية الموجودة ببعض المحافظات المصرية لصناعة البطل الرياضي، وتكاتف كل جهود الدولة لوضع قضية الأطفال بلا مأوى محل الدراسة والتنفيذ بدلا من العمل في جزر منعزلة بما يضر بالقضية ويشتت الجهود.

15- مراجعة القوانين المنظمة لأحكام قانون العمل والتأمين بشأن الطفل العامل في ظل الدستور الحالي الذي مد مظلة التعليم الأساسي للمرحلة الثانوية وتحديده لسن الطفولة.

16- ضرورة توفير المساعدات المباشرة الضرورية والملائمة لانتشال وحماية الاطفال من الوقوع فريسة للاستغلال الاقتصادى من قبل ارباب العمل.

17- يجب اعادة تأهيل الاطفال العاملين ودمجهم اجتماعيا من خلال اهتمام الدولة بإصلاح منظومة التعليم وتجديدها وتطويرها حتى تكون جاذبه اللطلاب عن طريق ادخال التقنيات الحديثة فى وسائل التعليم وتفعيل جانب الانشطة المهنية وإعطاء الفرصة للطفل لكى يخرج ما لديه من طاقات ومهارات ومواهب.

18- الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال العاملين وعمل تأمين صحى لهم.

19- دعم وتشجيع قطاعات العمل التطوعى ومؤسسات المجتمع المدنى لعمل المشروعات الانتاجية خاصة المشروعات الاسرية الصغيرة التى تستهدف اسر الاطفال العاملين وإعطاء الأولوية فى الاهتمام للأسر الفقيرة والمفككة المحرومة من احتياجاتها الاساسية.

20- تطوير التشريعات القانونية وتعديلها للحد من عمل الاطفال بما يتفق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية وحقوق الانسان الى جانب تشديد العقوبة على صاحب العمل المخالف للأحكام القانون فى هذا الشأن.

21- نشر الوعى وتنمية الثقافة القانونية ذات العلاقة بعمل الاطفال فى سن مبكرة لدى اسر الأطفال العاملين وتوضيح المخاطر والأضرار التي قد تلم بهم وذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى خاصة المرئية و والمسموعة.

22- تكثيف المراقبة والتفتيش على الاماكن التى يعمل بها الاطفال للتأكد من تطبيق احكام قانون العمل والأنظمة والقرارات الصادرة بموجبه.

23- تخصيص قاعدة بيانات تتوافر بها المعلومات والإحصائيات الخاصة بعمل الأطفال وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الاحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دورى يفيد الباحثين فى هذا الصدد.

المراجع:

1.الجيزاوي، داليا. (2016)، نظرة تحليلية فى شأن الطفل العربى بين الواقع والمأمول : حصاد 2015، مجلة الطفولة والتنمية، مج (7) ، ع(25)، ص ص 147-180.

2.خضر، السعيد عاطف احمد. (2016)، دور منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) في حماية حقوق الطفل، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.

3.الزنفلي، أحمد. الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2003/2002– 2016/2015): دراسة تقويمية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية بالزقازيق، العدد (95)، الجزء الثاني، ص ص 121– 194.

4.علام، محمد عبد القادر: (2009)، نظرة على أوضاع الطفل المصري، بحوث ودراسات السكان، ع (87) ، ص ص 111– 136.

5.منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). (2013). فقر الأطفال متعدد الأبعاد فى المناطق العشوائية غير الآمنة والمناطق العشوائية غير المخططة فى مصر.

6.الهواري، سالى مصطفى: (2014)، مكافحة العمل الجبرى فى ظل معايير العمل الدولية مقارنة بالتشريعات الوطنية دراسة حالة: مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

7.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: (2017)، خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2017/2016، القاهرة: المطابع الأميرية.

8.وزارة التربية والتعليم (2016)، الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2016/2015.

9.وزارة الصحة والسكان ومؤسسة ICF (2014)، المسح السكاني الصحي لعام 2014.

10.اليونسكو: (2009)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2009/2208، باريس: اليونسكو.

11.اليونسكو: (2014)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2014/2013: التعليم والتعلم، تحقيق الجودة للجميع، اليونسكو: باريس.

12.اليونسيف: (2017)، الأطفال في مصر 2016، القاهرة: اليونسيف.

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

(IJS)

International Journal of Research and Studies

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

(IJS)